الاحتـــــلال الإيرانـــــي للجـــــزر الإماراتيـــــة
(أبو موســـــى، طنب الكـــبرى، طـــنب الصغرى)

أ. حنان رجب الثابت الضبع
قسم العلوم الجغرافية كلية الآداب العجيلات ـ جامعة الزاوية.
البريد الإلكتروني: **h.aldhabaa@zu.edu.ly**

الملخّـــص :

يتناول هـــذا البحث قضيـــة احتـــلال إيران للجـــزر الإماراتيـة الثلاث : (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) ، وإظهار الحقائق التاريخية والقانونية الدالة على ملكية الإمارات للجزر الثلاث، والكشف عن الدوافع التي دفعت بريطانيا لمساعدة إيران على هذا الاحتلال، ومدى مساهمة بعض الدول الكبرى في تسوية وحل هذا النزاع ، وأكد البحث على : أن الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر الثلاث مرتبطة بأطماعها التوسعية قديماً وحديثاً للسيطرة على مدخل الخليج العربي وتحكمها فيه، إن بريطانيا تآمرت على الجزر الإماراتية الثلاث لصالح إيران، وإن الحل السلمي لا يبدو إنه الخيار المرجح على المدى القريب، وهذا الأمر قد يتغير إذا استطاعت الدول العربية أن تتوحد وتنسى خلافاتها وتكرس جهودها لتعزيز وجودها في العالم وتفرض هيمنتها لحل كافة النزاعات الإيرانية – الإماراتية.

Iranian occupation of UAE islands (Abu Musa, Greater Tunb, Lesser Tunb)

Research Summary

This research deals with the issue of Iran's occupation of the three UAE islands (Greater Tunb, Lesser Tunb, and Abu Musa), and shows the historical and legal facts that indicate the UAE's ownership of the three islands, and reveals the motives that prompted Britain to help Iran in this occupation, and the extent of the contribution of some major countries in a settlement The solution to this conflict, and the research emphasized: that the Iranian claims of ownership of the three islands are linked to its expansionist ambitions, past and present, to control the entrance to the Arabian Gulf and control it over it, that Britain conspired over the three Emirati islands in favor of Iran, and that a peaceful solution does not seem to be the most likely option in the short term, and this The matter may change if the Arab countries are able to unite, forget their differences, devote their efforts to strengthening their presence in the world, and imposing their hegemony to resolve all Iranian-Emirati disputes.

المقدمـــــــــة :

تُعــد مشـــكلات الحـــدود ظاهـــرة ذات طابع عالمي، وأن أكثر الحروب والنزاعات حدةً وتأثيراً في السياسة الدولية نشأت حول مسألة الحدود وإشكالياتها، وفي منطقة خليج العرب، كانت مشكلات الحدود حاضرة بقوة وتكاد تكون واحدة من أبرز مظاهر الحياة السياسية تعقيداً من خلال ارتباطها الوثيق بمشكلات نشوء الدولة الحديثة في إقليم الشرق الأوسط، والذي تم قيامه قسرياً بتأثير القوى الاستعمارية الغربية، حيث ينظر إلى موضوع الحدود على أنه أحد أهم الأسس الذي يرتكز عليها كيان الدولة وشرعية النظام السياسي الحاكم فيها.

تشكل منطقة الخليج العربي أهمية إستراتيجية تمثل محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم الآن، خاصة بين القوى الكبرى، سعياً وراء النفوذ والقوة، ولم تكن لتظهر هذه القضايا إلا عقب الحرب العالمية الثانية بعد اكتشاف البترول فيه، ويضم الخليج العربي بين حناياه عدداً كبيراً من الجزر التي شكلت دائماً محور صراع مستمر بين الإمارات العربية المنتشرة على ساحله الغربي وإيران المتكئة على ساحله الشرقي، وبالرغم من ضآلة مساحة هذه الجزر، فإن أهميتها تكمن في وقوعها قرب بوابة الخليج، قبالة مضيق هرمز، وعلى الطرق الملاحية القائمة بين الجزر والشواطئ، وقد استطاعت إيران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر احتلال جزر قشم وصرى وهنجام ، ولكن هم إيران كما يبدو كان يتركز على الجزر الإستراتيجية الثلاث: أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، واتبعت كل الأساليب للسيطرة عليها، لكن محاولاتها كانت دائماً تبوء بالفشل إلى أن تم لها ذلك فعلاً عام 1971م بدعم من بريطانيا

ومنذ سنوات وقضية الجُـــزر الإماراتيـــة تُشـــد الباحثين من مختلف أنحاء العالم لعدة أسباب منها أنها انعكاس لتقلبات السياسة الدولية ، ومنها يعتقد أنها ردّ فعل للعوامل السياسية الداخلية في كل من إيران والعالم العربي، لكن الواقع إن مسألة الجزر تستدعي اهتمام، لأنها من المشكلات الإقليمية الموثقة توثيقاً جيداً، فكلا الدولتين الإمارات العربية المتحدة وإيران تستند إلى مصادر رئيسية هي عبارة عن مخططات ورسائل وخرائط يعود بعضها إلى أكثر من مائة عام ، والواقع إن قضية الجزر الإماراتية هو موضوع يحيط به الغموض ويحتاج إلى توضيح، لذا فإن الباحثة تسعى من خلال هذا البحث إلى إلقاء الضوء على واقع الصراع الإيراني على الجزر الإماراتية، ومواقف الدول الكبرى من أجل حل هذا الصراع.

مشـــــــــكلة البحث وتساؤلاتـــــه :

يشكل احتلال إيران للجزر العربية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى ، تحدياً يواجه السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، خاصة وأن هذا الاحتلال له أبعاد سياسية، واقتصادية ، وأمنية، لذلك يمكن أن نوضح مشكلة هذا البحث في التساؤلات الآتية:

1- ما طبيعة الصراع الإيراني على الجزز الإماراتية؟

2- ما دور بريطانيا في الاحتلال الإيراني للجزر؟

3- هل كان هدف الاحتلال الإيراني توسعياً اقتصادياً، ام سياسياً؟

4- هل هناك مواقف دولية لحل الصراع الإيراني الإماراتي؟

فرضياته :

1- تسعى إيران فرض سياستها التوسعية باحتلالها الجزر الثلاث بهدف الهيمنة على المناطق الإستراتيجية في الخليج العربي.

2- الحسابات البريطانية في تبادل المصالح بينها وبين إيران كانت أكثر أهمية من إمارات الخليج وهذا الدافع الرئيسي في مساعدة بريطانيا لإيران في الاستيلاء على الجزر الثلاث، والذي يؤكد ذلك بعض الوثائق التي أعدتها بريطانيا قبيل الانسحاب من الخليج وتضمنت ضرورة الحفاظ على العلاقات والمصالح البريطانية مع إيران.

-3الأهداف الأساسية للاحتلال الإيراني سياسية، تكمن في تحويل الجزر إلى قواعد عسكرية تزخر بالأسلحة المتطورة الموجهة عند دخول الخليج العربي.

4- رغم مظاهر العداء الإيراني سياسياً، وإعلامياً، وعسكرياً، أبت الدول العربية ودول مجلس الأمن إلا الحفاظ على علاقات مميزة مع إيران، وهدفت دائماً إلى حل مشكلة الجزر سلمياً.

أهداف البحث :

هدف البحث على التركيز على بؤرة النزاع الإيراني الإماراتي والتطورات التاريخية ضمن أبعاده القانونية، ولتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على طبيعة الصراع الإيراني على الجزز الإماراتية .

2- توضيح دور بريطانيا في الاحتلال الإيراني للجزر .

3- معرفة ما إذا كان هدف الاحتلال الإيراني توسعياً اقتصادياً، ام سياسياً .

4- شرح المواقف الدولية لحل الصراع الإيراني الإماراتي .

أهميته :

تكمن أهمية البحث في إحدى التحديات التي يعاني منها الوطن العربي وهي النزعات الحدودية باعتبارها ظاهرة موجودة وحقيقة واقعية ليس فقط في عالمنا العربي وإنما في العلاقات الدولية ككل، كما تكمن أهمية البحث في الآتي :

1-التعرف على الجزر الثلاث من حيث موقعها الإستراتيجي وكشف الحقائق والمستندات الدالة على عروبتها.

-2إبراز دور بريطانيا الذي ساعد على الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية.

3- معرفة الأبعاد القانونية والجيوستراتيجية والتي لا يمكن إغفالها كونها تشكل حلقة مكتملة لطبيعة النزاع.

-4 التوصل إلى أسباب ودوافع الاحتلال الإيراني لها، ومساهمة الدول الكبرى في حل هذا الصراع.

حـــــدوده :

1- الحدود المكانية والفلكية:

- جزيرة أبو موسى تتبع إمارة الشارقة وتبعد عنها حوالي 75كم، في حين تبعد 95كم عن ميناء لنجه الإيراني، وتبعد قرابة 160كم عن مضيق هرمز، وتقع بين 02 ˚55 شمالاً 25 52شرقاً.

-أما جزيرتي طنب الكبرى تقع الي الشمال من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها 50 كم، تقع عند˚26 15 شمالاً و˚55 16 شرقاً وهي تابعة لإمارة رأس الخيمة، تقع على بعد 59كم جنوب غرب جزيرة قشم، وعلى بعد 78كم شمال غرب جزيرة الحمراء.

- جزيرة طنب الصغرى تقع إلى الشمال الشرقي من طنب الكبرى، وتبعد عنها حوالي 12كم، كما تبعد مسافة 90كم عن الساحل العربي، وبين˚26 14 شمالاً و˚55 08 شرقاً.[(1)]

خريطة رقم (1) موقع الجزر الإماراتية الثلاث (أبوموسى، طنبي الكبرى والصغرى)



المصدر: شبكة الانترنت

2- الحدود الزمنية: اقتصر البحث على الفترة الزمنية ما بين (1971 – 2020).

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتاريخي من خلال العرض المتسلسل للأحداث وتحليلها لاستخلاص النتائج.

هيكلية البحث:

قسم هذا البحث إلى أربعة مباحث وهـــــــي: المبحث الأول : يتناول الموقع والأهمية الاستراتيجية للجزر والحقائق التاريخية والقانونية لدولة الإمارات . بينما المبحث الثاني: يتناول الاحتلال الإيراني ودوافع الاحتلال مع التبرير الإيراني للاحتلال ، والمبحث الثالث: تتم فيه دراسة دور بريطانيا في مساعدة إيران في استلائها على الجزر، والمبحث الرابع : تناول دراسة المواقف الدولية لحل الصراع الإيراني الإماراتي واحتمالات الصراع والتسوية في هذه القضية .وأرفق بعد ذلك بمحصلة نتائج وتوصيات توصل إليها البحث.

الدّراسات السابقة :

1- دراســـــــة : عيدروس،2002م (الجـــــزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية) تكمن أهمية هذه الدراســـــة في أطماع إيران وادعاءاتها واحتلالها للجزر الإماراتية ، وتوصلت الدراســـــة إلى أن مســـــألة الجزر تعتبر من أهم الخلافات في العلاقات العربية الإيرانية وفي أمن الخليج العربي ؛ لأنه ممر مائي استراتيجي حيوي . كما أن حل مشكلة الاحتلال الإيرانـــــي لا يحسمها السلاح ولا الحرب حيث تبقى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض أنجح الوسائل للتوصل

إلى حل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية.

2ـ دراســـــة : الصيادي، 2012م (التسوية القانونيــــة للنزاع الإماراتي – الإيراني على الجزر الثلاث، دراسة تحليلية إستراتيجية في ضوء الوثائق التاريخية وأحكام القانون الدولي)، هدفت هذه الدراســـة إلى التّعرف على الأسباب الحقيقية لنشوء النزاع في الجزر الثلاث، وتناولت الأحكام القانونية الدولية المترتبة على غزو إيران للجزر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تسوية النزاع في الجزر الثلاث بالوسائل السياسية تبدو أمراً متعذراً رغم الكم الهائل من الخرائط التاريخية التي تقدمت بها إيران لإثبات سيادتها إلا أنه لوحظ غموض تلك الخرائط وانعدام دقتها الفنية فضلاً عن صعوبة الاعتراف بها من الناحية القانونية لصدورها عن جهات غير رسمية، وأن الأسلوب العسكري الذي اتبعته إيران عام 1971م يُعد عملاً غير مشـــروع وخرقاً للأعراف والمواثيق الدولية.

3ـ **دراســـــة** : الجسمي ،2013، (السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى".

هدفت الدراسة للكشف عن السياسة الخارجية الإماراتية وأهدافها والمرتكزات والثوابت التي تحكمها، وتعاطيها مع ملف احتلال غيران للجزر العربية الثلاث، وانطلق من فرضية : شكل احتلال إيران للجزر الثلاث تحدياً أمنياً وسياسياً انعكس على السياسة الخارجية الإماراتية نحو غيران باعتبارها قضية تمس الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الإيرانية تنطلق من أهداف توسعية وطموح نحو الهيمنة على المنطقة لإرجاع أحلامها الإمبراطورية، ومثل هذا التطلع كان ومازال يمثل هدفاً إستراتيجياً لدى كل النخب التي تواترت على حكم إيران، وهناك الكثير من الدول الغربية والأسيوية لها مصالح اقتصادية بالمنطقة لا تقل عن مصالح أمريكا ولكن في حال النزاع فإن المؤسسة العسكرية الأمريكية هي من سوف يقوم بالدور الأساسي في حماية هذه المصالح الأساسية.

تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في محاولة معرفة دور الدول الكبرى لحل النزاع ، وكذلك التبرير الإيراني للاحتلال، والتعرف على أبعاد النزاع حول الجزر. وأكد البحث على الدور البريطاني المزدوج في الأحداث التاريخية، كما جاء في دراسة عيدروس، 2002م.

المبحث الأول ـ الجزر الإماراتية : الموقع، الأهمية الإستراتيجية، الحقوق التاريخية والقانونية لدولة الامارات :

1- **الموقـــع والأهميــــة الاستراتيجيــــة :** يكتسب الطريق الملاحي أهميته من أهمية العلاقة الارتباطية بين المناطق التي تصل بينها، ومقدار اعتمادها على ذلك الطريق، فمنطقة الخليج التي كانت إحـــدى الطرق البحرية العامة وواحدة من نقاط الوصل بين الشرق والغرب، أصبحت بفضل الكميات المنتجة من البترول والاحتياطات الأضخم، أحد محاور الاستراتيجية الدولية وواحدة من مراكـــز الجذب الرئيسية في حركة الصراع الدولي. وتنتشر في الخليج من الجزر يصل عددها إلى حوالي 130 جزيرة يلعب البعض منها دوراً مهماً بفضل موقعها الإستراتيجي، وتشترك جزر أبو موسى وطنبين الكبرى والصغرى الواقعة بالغرب من مدخل الخليج عند مضيق هرمز مع جزر أخرى في تلك الأهمية الإستراتيجية.[2]

أ- جزيـــــرة أبو موســى : تعد جزيرة أبو موسى من أكبر جزر الخليج مساحة، مستطيلة الشكل، يبلغ طولها حوالي 7 كم وعرضها حوالي 4.5كم ومساحتها حوالي 35 كم مربع، أراضيها سهلية منخفضة فيها تل جبلي يسمى (جبل الحديد) يبلغ ارتفاعه 360 قدماً، يبلغ عدد سكان جزيرة أبو موسى حوالي 1000 نسمة، وهم في غالبيتهم من العرب، ومن قرية الخان بين دبي والشارقة، وقد كان سكان الجزيرة يملكون أسطولاً لصيد الأسماك والتجارة، وتصل إلى الجزيرة سنوياً مجموعة كبيرة من البواخر لشراء السمك الذي تقوم الشركات الأجنبية بتجفيف قسم منه وتعليب القسم الآخر.[3]

ب ـ جزيـــــرة طنب الكبرى : هي تابعة لإمارة رأس الخيمة، وهي دائرية الشكل، يبلغ طول قطرها حوالي 3.5كم ومساحتها حوالي 91كم مربع، قليلة الارتفاع أعلى منطقة فيها تصل إلى 165 قدماً. يسكنها حوالي 700 نسمة من العرب معظمهم من الصيادين، وفيها مدرستان ومركز شرطة ومركز صحي وفنار للسفن.[4]

ج ـ جزيـــــرة طنب الصغرى : تقع إلى الشمال الشرقي من طنب الكبرى، كما تبعد مسافة 90كم عن الساحل العربي. وهي مثلثة الشكل، يبلغ طولها 2كم وعرضها كيلو متراً واحداً، وتتكون من تلال صخرية داكنة اللون تقع في طرفها الشمالي، ويبلغ أقصى ارتفاع فيها 116 قدماً وهي خالية من السكان وتكثر فيها الطيور البحرية.[5]

الأهمية الاستراتيجية : يرى خبراء ومحللون أنّ نزاع البلدين على الجزر الثلاث يكمن أساساً في أهميتها الإستراتيجية، من حيث :

1- الذي يسيطر على هذه الجزر يســـــيطر تقريباً على حركة المـــرور المائي بالنسبة للداخل والخارج للخليج العربي.

2- تمثل الجـــــزر الثلاث مركزًا للمراقبة يمكن من رؤية سواحل العراق، إيران، والسعودية، فأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية جزيرة هرمز في مدخل مضيق هرمزالذي يمر به البترول العربي، أو طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط، أو عدن في مدخل البحر الأحمر.

تكمن أهمية جزيرة أبو موســـى في مياهها العميقة الصالحة لرسو السفن المارة في الخليج عند تعرضها إلى العواصف في المنطقة، وكانت بمثابة ملاذ لجميع أنواع السفن، كما أن موقعها يحتل قلب مضيق هرمز مما يساعدها على مراقبة السفن التي تنقل لبترول عبر الممر المائي الذي تمر به ناقلة نفط كل أثني عشر دقيقة، وزادت أهميتها عام 1952م عندما أعطى حق استثمار رواسب أوكسيد الحديد الذي يوجد فيها شركة الوادي الذهب، وعندما اكتشف النفط في مياهها عام 1973م.

- أما طنبي الكبرى والصغرى فهما عبارة عن قبة صخرية غنية بالمعادن وخصوصاً التراب الأحمر، كانت مقصداً للسفن والزوارق العابرة بين المحيط الهندي والخليج العربي تتزود منها بالماء العذب، وبفضل عمق مياهها، يعدّها الخبراء العسكريون أهم ملاجئ الغواصات، وأنسب مكان لإقامة المنشآت العسكرية وتنفيذ المهمّات العسكرية من قبيل المناورة والمراقبة.(6)

وتُعدّ هذه الأسباب كافية، لتبقى هذه الجـــزر موطن خلاف دائم بين البلدين اللذين يملكان طموحات وإستراتيجية في المنطقة، كما أنّ تخوّف بُلدان الخليج العربي من تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة بسبب سيطرة طهران على الجزر الثلاث، يُعدّ أحد المحرّكات الرئيسية للموقف الإماراتي.

الحقوق التاريخية والقانونية لدولة الإمارات في جزرها الثلاث : تستند دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مجموعة من الحقائق والأدلة تثبت عروبة هذه الجزر وتبعيتها لها، بينما ترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية عكس ذلك وتستند إلى حجج يستحسن عرضها ومناقشتها من الجانبين التاريخي والقانوني. ومحاولة إيران أكثر من مرة شرائها أو استئجارها من شيوخها دون جدوى، وأخيراً تأييد جميع دول العالم العربي والإسلامي، والغربي لدولة الإمارات وموقفها السلمي في استرداد هذه الجزر.

أما إيران فتستند إلى أربع حجج لإثبات ملكيتها للجزر الثلاث تتمثل فيما يلي :

الأولـــى : إن سيادتها على الجزر كانت قبل دخول بريطانيا للخليج.

الثانيــــة : إدخال الخرائط البريطانية للجزر في السيادة الإيرانية ذلك أن الخرائط البريطانية والأمريكية، والفرنسية الرسمية وشبه الرسمية بين عام 1881-1897 تعتبر أن جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى وسيري إيرانية منها "أطلس وولكر الدولي" لعام 1890(فيلادلفيا،1890)، وكذلك "أطلس ليفاسيور" (باريس،1891)، و"أطلس التايمز" (لندن،1895).

ثالثاً : المصالح الاستراتيجية الإيرانية تستلزم تبعية الجزر لها للحفاظ على أمن الخليج.

رابعا ـ وجود اعتراف عربي مسبق بسيادتها على الجزر. [7]

وتستند إيران في حجتها الرابعة على وثيقتين عربيتين تثبتان تبعية الجزر لها، وهما :

1- رسائل بعثها حاكم لنجة العربي يوسف بن محمد يعترف بها بتبعية جزيرتي طنب لبلاد فارس سنة 1884م.

2- توقيع حاكم الشارقة لمذكرة التفاهم مع إيران سنة 1971م.

أما توقيع مذكرة التفاهم فقد أوضح الشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة أنها ليست اتفاقية ؛ وإنما تسوية مؤقتة تمت بواسطة بريطانيا لا تنازل فيها ولا استسلام وإنما تجميد سياسي للموضوع لظروف اقتضت ذلك تمثلت بتهديد إيران باستخدام القوة، وتم توقيعها بالإكــراه من قبل الدولة وممثلها مما يفسدها قانونياً وما بنى على الباطل فهو باطل ، والذي يؤكد ذلك الاحتلال العسكري لجزيرة أبو موسى سنة 1992. [8]

على أية حال فإن دولة الإمارات ترتكز على ركائز قانونية في ملكيتها للجزر الثلاث وسيادتها عليها، ومن أهم هذه الركائز :

1- فكـــرة التدعيم التاريخي للحق الذي يعتمد على الاستخدام أو الاستعمال الطويل لإقليم ما لم تتضـــح ملكيته مسبقاً لدولة ما، حيث إن الجزر في البداية لم تكن منظمة في حكم دولة معينة ثم نظمت تحت سيادة القواسم واستمر حكمهم لها بشكل رسمي وفعلي مارست خلالهما الإمارتان كافة مظاهــر الســيادة من إدارة مرافــق عامة كالجمارك ، ومنح الامتيازات، ورفع الرايات دون تغيير للنية لدى السلطة الحاكمة ودون معارضة تذكر من الأطراف المجاورة .

2- طريقة التقادم المكتسب حيث إن الإمـارات يُمكن أن تؤسس حقها القانوني على أساس التقادم الناشئ عن حيازة الجزر الثلاث بصورة فعلية لمدة لا تعيها الذاكرة ربما تزيد عن قرنين ونصف سواء أكانت هذه الحيازة شرعية أم غير شرعية .

3- مبدأ نهاية الحدود الدولية واستقرارها الذي يؤكّـــد النقطة السابقة في أن الحدود السياسية الدولية تتمتع منذ لحظة إتمام تعيينها وتخطيطها بقـــدر من الثبات

والاستمرارية، وقد ظلت هذه السيادة مستمرة حتى إعـــلان بريطانيا عن انسحابها من منطقة الخليج العربي .

4ـ مبدأ السـلوك اللاحق المتضمن أخذ أعمال ومواقف ما يصدر عن طرف معين من أطراف النزاع الدولي المعتمد على الخرائط والتصريحات والبيانات السنوية، وتوضيح نيته في تفسير المعاهدة ذات الصـلة.[9] وسيادة القواســم قد تأكدت على الجزر من خلال أدلة يكشف عنها السلوك اللاحق مثل الرسائل المتبادلة بين حكام القواسم والمسؤولين البريطانيين في الخليج والتي تؤكد تبعية الجزر لهم، كما أن بريطانيا اعترفت بسيادة القواسم الذين كانوا يمنحون الامتيازات ويستوفون الرسوم، ويحافظون على الأمن والتعليم والصحة في هذه الجزر.

هذا عن جانب دولة الإمارات أما عن الجانب الإيراني فلا يعدو وجودهم في الجزر الثلاث إلا احتلالاً حربياً ذلك أنه اشتمل على العناصر الثلاث للاحتلال الحربي وهي :

أ- قيام حالة حرب أو نزاع مسلح بين قوات دولتين حيث تبلور ذلك في الهجوم المسلح على الجزر الثلاث واحتلالها بالقوة في 30/ نوفمبر/ 1971م.

ب- السيطرة على أراضي دول أخرى ووضعها تحت سيطرتها بصورة مؤقتة وغير قانونية ذلك أن القانون لا يقوم على الاحتلال الحربي وهو غير دائم، كما أنه لا يجوز توقيع معاهدة بالإكراه والتهديد بالقوة كمذكرة التفاهم سنة1971م، وما بني على باطل فهو باطل.

ج. يتعين على الاحتـــلال أن يكون مؤثراً وهذا حدث عندما اعتدت إيران على الجزر وتسببت بقتل وأسر بعض رجال الأمـــن، وضيقت الخناق على السكان بالإجراءات التي اتخذتها وبخاصة في جزيرة أبو موسى. [10]

إن الاحتلال الحربي لا يعطي الحق قانونياً للقوي في إعلان سيادته على الإقليم المحتل وضم أراضيه إلى ملكيته، أو نقل سيادته الوطنية إليه وسن تشريعات ؛ ذلك أن العملية مؤقتة وليست دائمة، ثم إنه لا يحق له الإساءة للأفراد والواجب احترام حقوقهم الشخصية والمالية، وهذا لم يتم بل حدث العكس تماماً .

وأخيرا فإن ملكية إيران للجزر الثلاث باطل من ناحية قانونية ذلك أنه احتلال عسكري غير مشروع ولا يحترم الأنظمة والقوانين الدولية، ولا يستند إلى حقوق تاريخية .

المبحث الثاني ـ الاحتلال الإيراني (التبرير الإيراني، ودوافع الاحتلال الإيراني : .

الاحتلال الإيراني : عمدت إيران منذ أكثر من قرن ونصف إلى إيجاد موطئ قدم لها في بعض جزر الخليج ليتسنى لها التحكم بهذا الشريان المائي الحيوي، وفعلاً استطاعت احتلال بعض الجزر مثل قشم ولنجة وصرى، ولم تكتفي بهم بل طالبت بحزر الإمارات الثلاث ، ولعب الانسحاب البريطاني من الخليج دور الوسيط في هذه القضية غير المحايد بين طهران والإمارات أكثر من دور المفاوض ، ولقد رفض شيخ رأس الخيمة صقر محمد القاسمي والشيخ خالد القاسي شيخ الشارقة كل الاقتراحات المقدمة من إيران وأصرا على إصدار بيان من قبل إيران تؤكد فيه سيادة الإمارات على الجزر، وأخيرا توصلت إيران والشارقة إلى مذكرة تفاهم خاصة بجزيرة أبو موسى بموافقة الخارجية البريطانية في 18نوفمبر 1971م.[11]

التبرير الإيراني للاحتلال : أدركت إيران أن عملها العدواني ضد الجزر العربية مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية ، لذلك عمدت إلى خلق مبررات وحجج تبرر احتلالها للجزر لإخفاء حقيقة نواياها العدوانية، حيث استندت إلى وثيقتين بريطانيتين هما :

1- خارطة فارس التي أعدها اللورد " كيرزون" وهي خارطة غير رسمية، والتي ثبت فيها ألوان الجزر بنفس لون بلاد فارس.

2- خارطة فارس التي أعدتها مديرية مساحة الهند عام 1897م وتثبت الجزر بنفس الألوان المذكورة في الخارطة الأولى. [12]

وبالرغم من أن بريطانيا اعتبرت ما جاء في تلك الخارطتين خطأ غير مقصود يؤسف له، إلا أن إيران تمسكت بها لأنها لم تملك أية وثائق أخرى منطقية وقانونية .

الأسباب الموجبة للاحتلال :

لقد لمحت إيران أن الأسباب الموجبة للاحتلال هي أسباب اقتصادية وسياسية وأمنية وذلك قبل الاحتلال، وبالتالي ركزت اهتمامها على جزيرة أبو موسى قبل غيرها، وذلك للأسباب الآتية :

أسباب الاقتصادية : استغلال الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبو موسى ، حيث منحت إيران امتياز استغلالها في جزيرة هرمز إلى أحد التجار الأثرياء المدعو : معين النجار والذي كان له نفوذ قوى على الحكومة الإيرانية ، وأراد أن يمد نفوذه

إلى جزيرة أبو موسى وقام بتحريض الحكومة الإيرانيـــة على المطالبة بها ورفع قضيتها إلى أروقة عصبة الأمم.

أسباب أمنيـــــة : قـــول الإيرانيـــون للشـــيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي" لقد تساهلنا معكم في قضية البحرين" فلماذا لا تتساهلون معنا في قضية الجزر، إنها جــزر غير مكونة وليست لها أية قيمة إلا القيمة الإستراتيجية، وكان الإيرانيون يريدون أن يحموا الخليج من الأنظار الزاحفة عليه من الخارج سواء الأخطار الروسية والصينية فكانت هذه الأخطار لا تهدد إيران فحسب، بل تهدد المنطقة كلها.[13] تلك التصريحات تدل على أن إيران ليست صاحبة حق، ولو كانت صاحبة حق فعلاً ما اضطرت للجوء لهذا الأسلوب التوسلي ، بل كانت اكتفت بتقديم الوثائق القانونية . وذلك ما يثبت أن أهداف إيران المعلنة من احتلال الجزر مغايرة لأهدافها الحقيقية والتي تشمل :[14]

1- إعادة مجد الإمبراطورية الفارسية القائم على الاحتلال والتوسع فهو يؤمن لإيران محطات تموين واتصال تمهد لها طريق الوصول إلى الشاطئ العربي من الخليج، فتصبح بذلك المتحكم الوحيد بهذه المنطقة الحيوية.

2- منع أية قوى أخرى وخصوصاً العربية من السيطرة على هذه الجزر الإستراتيجية.

على الرغم من وجود الأهداف التوسعية والاقتصادية، إلا أننا لا نجد فيها شروطاً لتبرير الاحتلال، وذلك لأسباب الآتية :

1- إن الحديث عن الأطماع التوسعية ينطبق على الدول التي تحتاج إلى أرض جديدة لأسباب معيشية وديموغرافية، كإسرائيل مثلاً التي تنقسم سنوياً الآلاف من المستوطنين اليهود والتي تسعى لإيجاد موارد معيشية جديدة لهم كالماء والغذاء أما بالنسبة لإيران، فهي دولة مترامية الأطراف وليست بحاجة ماسة إلى رقعة صغيرة من الأرض .

2- إن اتساع الرقعة الجغرافية يستتبع وجود تكامل اقتصادي ويكفي إيران أنها غنية بالبترول وفيها مصفاة عبادان التي تعد من أكبر مصافي الشرق، فلا يقاس بترول جزيرة أبو موسى ببترولها.[15]

لقد كانت الأهـــداف الأساسية سياسية وتكمن في تحويل الجـــزر إلى قواعد عسكرية تزخـــر بالأسلحة المتطورة الموجهة عند دخول الخليج العربي، وفي محاولة منها للسيطرة على كامل المنطقة والتحكم بكل دول المشرق العربي ، ونحـــن نعلم أن الدول الكبرى ذات الأهداف الإستراتيجية السياسية مستعدة لإقامة أوثق العلاقات مع الدول الصغيرة جداً، كالبحرين ولبنان وقبرص وقطر والكويت في سبيل تحقيق هذه الأهداف، وكانت إيران مستعدة للتضحية بأي شيء للحصول على هذه الجـــزر.

دوافـــع الاحتـــلال الإيرانـــي للجـــزر : برزت حقيقة إيران التوسعية والعدائية حيث احتلت الجزر الإماراتية الثلاث، وفي خطوة عدائية تصعيدية وافق البرلمان الإيراني على القانون الذي يحدد المياه الإقليمية لإيران بإثنى عشر ميلاً بحرياً، (16) وبذلك تكون هنالك عدة دوافع للاحتلال الإيراني أهمها :

1- التوسع الإقليمي وضم أراضي جديدة لإيران مما يمكنها من السيطرة الفعلية على الخليج وثرواته من ناحية، ويزيد من طاقتها الاقتصادية المتوفرة في جزر الخليج ومياهها من ناحية أخرى، وخصوصا بعد اكتشاف البترول في مياهها الإقليمية.

2- قرب الجزر من مضيق هرمز جعلها مركزاً ممتازاً للمراقبة ويسمح بالتحكم في هذه البوابة الهامة وحماية طرق المواصلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل للعلاقة الجيدة التي تربطها بتلك الدول.

3- استخدام الرعايا الإيرانيين في أقطار الخليج كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة الداخلية ، واستخدام هذه الجزر منطلقاً للمتسللين والمخربين.

4- موقع الجزر الإستراتيجي في قلب الخليج، فإن استيلاء إيران عليها يجعلها تتحكم بهذه الممرات وتبقى على صلة دائمة مع إسرائيل مما يوقع المنطقة العربية بين فكي كماشة القوميتين العنصريتين المعاديتين للعرب الفارسية واليهودية.

5- امتصاص النقمة الشعبية داخل إيران وذلك بتحول انظار الشعب الإيراني نحو القضايا الخارجية، وإذكاء الروح القومية التعصبية.((17))

إن إيران تسعى لاحتلال الجزر لأنها تحتل موقعاً إستراتيجياً مهماً في الخليج العربي فهي تتحكم في مدخله وفي الممرات البحرية التي يمر بها من خلالها كامل النفط الإيراني، ومنتجاتها الصناعية، ومن ثم فإن بقاء الجزر تحت سيطرة إيران يوفر لها حماية إستراتيجية لا يمكن التخلي عنها لحماية الأمن القومي المحلي، كما كانت الأهداف الإيرانية الأساسية لاحتلال سياسية تكمن في تحويل الجزر إلى قواعد عسكرية تزخر بالأسلحة المتطورة الموجهة عند دول الخليج العربي، ومحاولة منها السيطرة على المنطقة والتحكم بكل دول المشرق العربي .

المبحث الثالث ـ دور بريطانيا فـــي استيلاء إيـــــران عليها :

الـــدور البريطانـــي في الاحتـــلال : أما عن دور بريطانيا في مساعدة إيران في الاستيلاء على الجزر الثلاث فيعود إلى وجود تبادل للمصالح بينهما منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي عندما وقفت بريطانيا إلى جانب إيران ضد البرتغاليين، ومنحتها إيران لقاء ذلك امتيازات وتسهيلات تجارية وإعفاءات جمركية في مياه الخليج

وصلت إلى ترسيخ نفوذهم التجاري والاستعماري كأقوى قوة أوروبية في الخليج العربي حتى العقد الثامن من القرن العشرين.

لعبت بريطانيا دورها المعهود في سياستها ومزقت قــوى ساحل الخليج العربي إلى وحدات سياسية متنافرة ، وخاصة بعد أن تمكنت من القضاء على قوة القواسم البحرية من خلال حملات عسكرية ، ووجهتها تجاههم بقيادة الكابتن "ديفيد سيتون" سنة 1805م ، والتي أسفرت عن عقد معاهدة سلام بينهما، والكولينيل "جون وينرايت" والرائد "ليوفيل سميث" سنة 1809م اللذين تمكنا من اقتحام رأس الخيمة، وعقد اتفاقية سلام مع أهلها سنة 1814م، والجنرال "وليم كرانت كير" سنة 1819م الذي تمكن من القضاء على قوة القواسم وتدمير رأس الخيمة والرمس وتوقيع معاهدة السلام العامة مع شيوخ الخليج سنة 1820م .[18]

لقد استطاعت بريطانيا بعد شـــنّ هذه الحملات وعقد الاتفاقيات من تكبيل نشاط القواسم البحري، ومنعتهم من ممارسة سيادتهم الوطنية على أقاليمهم، وفرض احترام كلا الطرفين لبعضهما، وإحداث التعاون بينهما؛ حتى وصل الحال إلى سيادتها على ساحل الخليج العربي بعد ما تم توقيع معاهدة السلام البحري الدائم سنة 1853م القاضية بوقف الحرب بين الطرفين ، ومعاقبة المعتدين، وإلزامهم بدفع التعويضات، وتعهد شيوخ وحكام الخليج العربي سنة 1892م لبريطانيا بما يلي :

1- عدم إبرام أي اتفاقية أو إجراء أي اتصال مع أي دولة إلا بموافقة بريطانيا.

2- عدم استقبال أي مندوب لأي دولة إلا بموافقة بريطانيا.

3- عدم التنازل عن طريق البيع أو الرهن عن أي أرض إلا بموافقة بريطانيا.[19]

أسباب دعـــــم بريطانيا لإيـــــران : تكمن مصلحة بريطانيا فيما قامت به في أن الخليج العربي هو الشريان الحيوي المؤدي للهند، فلا بد لها من تأمين موانئ بحرية للمحافظة على سلامة تجارتها ، لذا فقد رفضت وجود كل من ينافسها فيه؛ كالدول الاستعمارية والقواسم فتخلصت منهم، ومما زاد من أهمية الأمر في القرن العشرين حاجتها لإنشاء مطارات لتأمين سلامة خطوطها الجوية ، واحتكار النفط الذي كان من المتوقع ظهوره في أي لحظة قبل خروجها من الخليج العربي من جهة ثانية فقد قامت بتأسيس مطارات على الساحل الغربي للخليج وهبطت أول طائرة في مطار الشارقة سنة 1932م ، وفرضت على شـــيوخ الخليج والإمارات معاهدة سنة 1922م تضمنت تعهدهم بعدم منح أي امتياز نفطي لأي دولة أجنبية عدا بريطانيا.[20] ويمكن تلخيص وتوضيح أسباب دعم بريطانيا لإيران في الآتي :

1- العمل على منع الأسطول الروسي من الوصول إلى المحيط الهندي وإقفال كافة السبل أمام روسيا للنفاذ إلى منطقة الخليج، خصوصاً أن روسيا بدأت بإقامة صداقة وتعاون مع إيران بالأخص على الصعيدين الاقتصادي والعسكري.
2- على هذا الأساس ومحاولة منها للالتفاف على التعاون الإيراني – الروسي، قدمت حكومة الهند البريطانية عروض للوقوف ضد العروض المتشابهة التي تقدمت بها روسيا وأرسل اللورد " كيرزون" نائب الملك البريطاني في الهند أنذاك بعثات تجارية بريطانية إلى إيران بالإضافة إلى رحلته الشخصية إلى الخليج العربي وإيران عام 1903م
3- محاولة بريطانيا كسب شيء من التعزيز لنفوذها المتدهور في إيران، وذلك عندما أحست إن علاقة حاكم أبو ظبي تطورت مع إيران، خشت أن تؤدي هذه العلاقات إلى فتح الباب أمام تقدم النفوذ الروسي على أبو ظبي والإمارات العربية المتحدة، سارعت إلى تحذير الشيخ زايد وطلبت منه قطع علاقاته مع إيران فوراً، وهددته باستخدام القوة، مما اضطره إلى الامتثال إلى هذا الطلب.
4- الوقوف ضد حركة التّحرير القومي العربي والخوف من نتائجها وامتدادها إلى مناطق النفوذ البريطاني والإيراني في الخليج، خاصة بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر 1956م.
5- الوقوف ضد التواجد الألماني في منطقة الخليج، وقد ساد الاعتقاد أن المانيا كانت تحرض تركيا ضد بريطانيا وأن روسيا كانت خلف عملية الإنزال الإيراني في جزيرة أبو موسى 1903م، وذلك للإصرار بالوجود البريطاني في المنطقة.
6- لقد سعت بريطانيا إلى ترسيخ وجود تقوية الكيانات العنصرية المناوية للعرب في منطقة الشرق الأوسط، وهذا سبب حقدها الدفين على العرب. (21)

إن لدولة بريطانيا الدور الكبير في مساعدة إيران على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، فالحسابات البريطانية في تبادل المصالح بينها وبين إيران كانت أكثر أهمية من إمارات الخليج وهذا الدافع الرئيسي في مساعدة بريطانيا لإيران في الاستيلاء على الجزر الثلاث، والذي يؤكد ذلك بعض الوثائق التي أعدتها بريطانيا قبيل الانسحاب من الخليج وتضمنت ضرورة الحفاظ على العلاقات والمصالح البريطانية مع إيران ما أمكن .

المبحث الرابع ـ مواقف الدول الكبرى لحل الصراع الإيراني الإماراتي :

نتيجة الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث المحتلة عام 1971 م ، وجهت موجـــة من التنديدات والاحتجاجات في مواقف متعددة من شتى أرجاء العالم العربي

لإيران، وقد وجدت هذه المعارضات أثرها لدى مجلس التعاون الدولي لدول الخليج العربي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز، والاتحاد الأوربي والعديد من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية في العالم، وأن غيران لا يمكنها أن تطور علاقاتها مع الدول العربية خاصة والعالم عامة مالم ينته النزاع بشان هذه الجزر، وكانت إيران تسعى إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج من منظور إيديولوجيتها الإسلامية التي تعد معارضة عالمية وإقليمية ، وهذا ما فتح المجال أمام الكثير من الاختلافات في العلاقات العربية والإيرانية، وتدرك غيران أن الوجود الغربي في المنطقة لن يهدد الدول الصغيرة، ولكنه يمثل تحدياً لدورها بوصفها الدول الإقليمية الكبرى [22]، وهذا نتج عنه ردود أفعال قوية عديدة لدى قوى إقليمية في المنطقة، وعلى ضوء ذلك جاءت المواقف الإقليمية والدول الكبرى المهتمة بالنزاع.

1- موقف الحكومـــة البريطانيـــة : تجـــدّد الموقف البريطاني من دولـــة الإمارات تجاه مطالبتها بالجزر التابعة لها، خلال الاجتماع الذي عقد بمقر وزارة الخارجية بدولة الإمارات في العاصمة أبو ظبي في 31 أكتوبر 1994م ، بين وكيل وزارة خارجيـــة الإمارات بالإنابة ومساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط، والذي أكد دعم الحكومة البريطانية لدولة الإمارات في توجهها لإحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المخولة بحل النزاعات بين الدول.[23]، ومع ذلك نجد أن بريطانيا تأمرت على الجزر الإماراتية الثلاث لصالح إيران وأدلتنا على ذلك :

أ- إن توقيـــع الاتفاق القســـري في نوفمبر 1971م بين آخـــر مقيم سياسي بريطاني في الخليـــج (وليم لوس) بالنيابـــة عن حاكم الشارقة ، وشاه إيران ، قد تم تحت الضغط والتهديد باحتلال هذه الجـــزر بالقـــوّة في حالة عدم التوصل إلى حل مُرضٍ لصالح إيران ، وفي هذه الحالة من الممكن اعتبار هذه الاتفاقية لاغية في ظل ذلك التهديد المنافي لمبادي القانون الدولي التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، استناداً إلى المادة 52 من اتفاقية قانون المعاهدات.

ب- توصيل بريطانيا للتفاهم مع إيـــران 1969م (خط الوسط) ، أي : الحدود البحرية بين إيران والعرب ، وقد أعطى الخط جزيرتي طنب لإيران ، فيما أقـــرّ بواقع عروبة جزيرة أبو موسى ، ولما رفض حاكمي الشارقة وأس الخيمة هددت بريطانيا بأن مصير الجزر الثلاث سيصبح مثل مصير فلسطين التي سلموها لليهود.

ج ـ وقـــوف بريطانيا موقف المتفرج من الاحتلال الإيراني الذي ما كان يتم لولا إيعاز وتفاهم تم بين الدولتين.(24)

2- مجلس الأمـــن والأمـــم المتحــدة : في أغلب المناسبات تعرض دولة الإمارات قضيتها وتناقشها في مجلس الأمن، فقد أعلنت فرنسا التي تولت رئاسة مجلس الأمن الدولي اعتبارا من أكتوبر 1992م أنها على استعداد كامل لتنظيم حوار ومناورات داخل المجلس بشأن النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول الجزر المحتلة، حيث أعرب الأمين العام للأمم المتحدة على أمله في أن تتوصل دولة الإمارات العربية وإيران إلى حل المشكلة مؤكداً أن المنظمة الدولية على استعداد لأن تلعب دوراً لحل النزاع في إطار الدبلوماسية والوساطة والتحكيم، إذا طلب الجانبان وساطتها.(25)

3- موقف الولايات المتحدة الأمريكيـــة : أكّـدت الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة، على ضرورة تسوية النزاع بشأن جزيرة أبو موسى بالطرق السلمية، صرح وزيـر الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر خلال لقائه بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد بالرياض في 27 إبريل 1994م ، التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الخليج. وجاء في البيان الختامي لهذا اللقاء، إن وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزير الخارجية الأمريكي أعربوا عن تقديرهم البالغ لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية لحل قضية الجزر الثلاث مـــع جمهورية إيـــران الإسلامية، وطالبوا إيران بالدخـــول في مفاوضات جادة مع دولة الإمارات لحل القضيـــة. وفـــي 8 مايو 1994م ، أعلن روبرت بيليترو مساعد وزير الخارجية الأمـــريكي ، أن الولايات المتحدة ستواصل فرض ضغوط اقتصادية على إيران لتغيير سياستها المتشّددة في النزاع مع دولة الإمارات حول جزر طنب وأبو موسى، ولتجعّلها جاراً صالحاً في المنطقة، من أجل استقرار الأمن في الخليج.(26)

4- موقف جمهوريـــــة فرنـــسا : أعلن الناطـــق باســـم وزارة الخارجية الفرنسية دانيال برنار عن قلق حكومته إزاء الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران على حق السيادة على جزيرة أبو موسى وعلى جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأكد على ضرورة العمل على إيجاد تسوية سلمية لهذا الخلاف، استناداً إلى الحوار وانطلاقاً من القوانين الدولية، في إطار احترام وسيادة الدول على أراضيها واحترام التعايش السلمي بين الدول. وإن أي عمل من جانب واحد من شأنه أن يؤدي إلى تدهور في العلاقات القائمة بين دول المنطقة، وينبغي بالتالي تجنبه. وأعلنت الحكومة الفرنسية، أن فرنسا قد تولت رئاسة مجلس الأمن الدولي اعتباراً من 2 أكتوبر 1992، وأنها على

استعداد كامل لتركيز جهودها لتنظيم حوار ومشاورات من خلال المنظمة الدولية حول مشكلة جزيرة أبو موسى. في 4 نوفمبر 1994م ، أعلن ريتشارد دوكيه المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية إلى وكالات الأنباء "إن موقف فرنسا واضـــح من هذه القضية ، فقد أعربت فرنسا دوماً عن تأييدها للحل السلمي لجميع الخلافات، خاصة النزاعات المتعلقة بالأراضي والحدود وفق ميثاق الأمم المتحدة". وأضاف: "إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت عن رغبتها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل قضية الجزر، وأن فرنسا من جهتها تؤيد هذه المبادرة".[27]

نجد إن تلك المواقف الدولية الكبرى كلها تدل على المحاولة للحل السلمي وتناشد لحل النزاع ولكن دون الوصول إلى حل وموقف حازم، وهذا ما يثير الجدل بوجود أسباب خفية وراء هذا التماطل والسكوت، وأغلب الدول تسعى للمحافظة على مصالحها الخاصة وعلاقاتها الدولية في بقاء هذا الاحتلال الإيراني مثل بريطانيا.

احتمالات الصـــــــــراع والتسوية في هذه القضية

إذا كان الحل عن طريق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية قد اعتبر من قبل إيران طريقاً مسدوداً، فإنه لا يبقى إلا احتمالين أحداهما هو أن يتفجر النزاع ليتحول إلى صراع مسلح وهو احتمال مستبعد، ويبقى الاحتمال الثاني وهو التسوية وهو التفاوض المباشر من أجل الوصول الي حل سلمي، وهو الاحتمال الذي بدى لنا الأقوى والأكثر واقعية، وذلك لعدة أسباب منها :

المصالح المشتركة: وهي مصالح اقتصادية وسياسية، ونعني بالمصالح الاقتصادية:

أ- المصلحة المشتركة في العمل على تحسين شروط التجارة لأهم سلعة تنتجها البلدان وهي النفط، وما يتبع ذلك من إدراك إيران لوطأة ما يترتب على التدهور في أسعار النفط من آثار سلبية، وضرورة التعاون مع دول الخليج بصفة عامة لتحقيق الاستقرار في الأسواق العالمية.

ب - إيران تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة العالمية والتي ستلعب فيها دول الخليج دوراً رئيسياً باعتبارها مصدراً من مصادر الاستثمار والتمويل وسوقاً مهماً للسلع الإيرانية.

ج - تمتلك إيران جالية من العمالة الوافــــدة إلى بلدان الخليج مما يعــــزز ضرورة استقرار العلاقات بين غيران ودول المنطقة، فلا بد من تحسين المناخ السياسي والذي يعود على النتائج الاقتصادية ككل.

أما المصالح السياسية فهي :

- أدرك الإيرانيـــون أن مفتاح التقارب الإيراني- الأمريكي يكمن في قيام علاقات إيرانية – خليجية ، لأن الولايات المتحدة ولأسباب اقتصادية وإستراتيجية تعطي أولوية لعلاقاتها الخليجية على حساب العلاقة مع إيران.

- انحسار الخط المتشدد في السياسة الإيرانية أدى إلى انحسار مواقف الشك والخوف التي أبدتها دول المنطقة بعد نجاح الثورة الإيرانية 1979م ، وبالتالي توفير مناخ أفضل للحوار على مستوى جميع القضايا ابتدأً من موضوعات تتصل بالأمن والاستقرار بالمنطقة مروراً بالتعاون والتنسيق ، وانتهاءً بالجزر.(28)

إن القضية مازالت تتفاقم فإيران لن تتنازل والإمارات مصرة على استرجاع الجزر، لذا لابد من أن تتخذ محكمة العدل الدولية قراراً بمقاطعة إيران وعزلها عن طريق المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن لعل ذلك يشكل رادعاً لإيران يدفعها إلى إعادة النظر في سياستها تجاه هذا الاحتلال. وأن نجاح وفعالية وسيلة التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية تتطلب ضرورة إنشاء نظام تنفيذي فعال يتولى وضع الأحكام الصادرة في القضاء الدولي موضع التنفيذ، ويضع في اعتباره تغليب السيادة الدولية على السيادة القومية والعمل على ترسيخ العدالة الدولية بدلاً من الهيمنة السياسية

الخاتمة:

إن قضية الجـــــزر الإماراتية الثلاث كانت ولاتزال هي موضع اهتمام العالم العربي والإسلامي، ومن خلال ذلك توصل هذا البحث للعديد من النتائج :

1- إن الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر الثلاث مرتبطة بأطماعها التوسعية قديماً وحديثاً للسيطرة على مدخل الخليج العربي وتحكمها فيه.

2- عدم الثبات في المطالبة الإيرانية، فتارة تطالب بالجزر كجزء من ممتلكاتها وتارة تريد شراءها، وتارة تريد استئجارها، وتارة تتنازل عن أحداها مقابل الحصول على الأخرى، وهذه المواقف المتقلبة تثبت عدم صحة الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر.

3- بريطانيا كانت أسوا دولة استعمارية وسياستها كانت تعتمد على التفريق بين الشعوب والطوائف والأديان، لترسخ وجودها ولضمان بقاء مصالحها حتى بعد انسحابها.

4- الحل السلمي لا يبدو إنه الخيار المرجح على المدى القريب، وهذا الأمر قد يتغير إذا استطاعت الدول العربية أن تتوحد وتنسى خلافاتها وتكرس جهودها لتعزيز وجودها في العالم وتفرض هيمنتها لحل كافة النزاعات الإيرانية – الإماراتية وغيرها

5- غياب العراق عن الساحة، فهي كانت أوجه القوة وخاصة في فترة الثمانينات ونلاحظ في 2005 م العام الذي احتل فيه العراق ، زادت إيران من استفزازاتها واتبعت سياسات متطرفة حيال كافة الملفات ومنها ملف الجزر العربية المحتلة.

التوصيات :

1- المثابرة على المطالبة باسترجاع الجزر الثلاث.

2- عدم التريث والتردد في نقل القضية إلى المحكمة الدولية مع الوثائق والأسانيد القانونية.

3- نبذ الأحقاد والخلافات الشخصية وتكثيف لقاءات المصارحة والمصالحة بما في ذلك العراق بهدف اتخاذ موقف عربي موحد.

الهوامـــــــش :

1- خالد بن محمد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي، الإمارات، الطبعة الأولى،1997، ص 20.
2- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 65.
3- المرجع السابق، ص 87.
4- خالد القاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 53.
5- لؤي بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1970، ص 7.
6- خالد القاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 27.
7- خالد بن محمد، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص 77.
8- جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عهد التوسع الأوروبي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص 530.
9- خالد القاسمي، مرجع سبق دكره، ص 30.
10- المرجع السابق، ص 270.
11- خالد راكان الخريشا، النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، 2003، ص 142.
12- حسن ناصر الظاهري، استعادة الجزر الإماراتية تتطلب وقفة عربية جادة، مجلة المدينة، الإمارات، 8 مايو 2020م، ص3.
13- خالد الخريشا، مرجع سبق ذكره، ص 149.
14- دينا أحمد إبراهيم الشافعي، إيران والجزر الإماراتية الثلاث، كلية الآداب، جامعة دمياط، ص 268.
15- المرجع السابق، ص 293.
16- محمود شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 85.
17- خالد الخريشا، مرجع سبق ذكره، ص 153.
18- مصطفى النجار، مرجع سابق، ص 75.
19- محمد خالد المومني، رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث، المجلة الأردنية، العدد 1، الجامعة الأردنية،2012، ص 71.
20- المرجع السابق، ص 81.
21- سيد نوفل، الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1969، ص 32.
22- المرجع السابق، ص 55.
23- خالد القاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 164.
24- المرجع السابق، ص 170.
-25مذكرة هيئة الاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية `دراسة حول الخلاف بين دولة الإمارات وإيران، إصدار خاص، 1992، `الأهمية السياسية للجزر`، ص32.
26- أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث ـ دراسة وثائقية `لمحة جغرافية عن منطقة الخليج العربي`، ص 363.
27- خالد القاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 250.